مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية
EL - HAKIKA (the Truth)
Journal for Social and Human Sciences

المجلد: 19 / العدد: 01 / السنة: 2020 (العدد التسلسلي 52) / ص ص:47-72

ملكية الطرف الثالث لحقوق – لاعبي كرة القدم – الاقتصادية (TPO)

Third-Party Ownership of -Football Players'- Economic Rights

حيدر فليح حسن

HAIDER Flayh Hassan

[1] جامعة بغداد –العراق/كلية القانون، القانون الخاص، dr.haider@colaw.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2019/10/21 **تاريخ القبول:** 2020/02/02 **تاريخ النشر:** 2020/03/30

ملخص:

يلعب الاستثمار في مجال الحقوق الاقتصادية للاعبي كرة القدم (او ما يعرف بملكية الطرف الثالث لحقوق –لاعبي كرة القدم– الاقتصادية) دوراً مهماً في تمويل الاندية الرياضية سواء الراغبة منها في التنافس على البطولات وما يقتضيه ذلك من استقدامها للاعبين محترفين للعب فيها (وما تتطلبه عمليات الاستقدام تلك من رسوم خيالية) او الاحتفاظ بما لديها من لاعبين (والذين يتقاضون أجورا عالية بل وعالية جدا)، او تلك التي تكتفي فقط بالاستمرار في ممارسة انشطتها الرياضية (بعيدا عن التنافس)، لاسيما بعد ان عجزت مصادر التمويل التقليدية (من قبيل القروض التي تقدمها المصارف او غيرها من المؤسسات الائتمانية، واجور الدعايات، وبيع التذاكر، والبث الفضائي للمباريات) في توفير تلك الموارد لها. بيد ان مصدر التمويل الجديد هذا تعرض إلى جملة من الانتقادات (قد يكون معظمها حقيقيا) دفعت بالاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) في المحصلة النهائية إلى حظره بشكل كامل عام 2014. وقد جوبه هذا الحظر بمعارضة شديدة سواء من قبل المستثمرين او بعض اتحادات كرة القدم.

الكلمات المفتاحية: الحقوق الاقتصادية للاعبين؛ ملكية الطرف الثالث؛ موقف الاتحاد الدولي لكرة القدم.

المؤلف المرسل: حيدر فليح حسن، dr.haider@colaw.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

Investing in the economic rights of soccer players (or what is known as third-party ownership of the rights of soccer-economic players) plays an important role in financing sports clubs whether they want to compete for the championships and the requirements that this brings to professional players to play in (and what operations require Recruitment is from fictional fees (or retaining its players) who are paid high or even very high wages), or those that are only satisfied with continuing their sporting activities (away from competition), especially after traditional sources of funding have been unable (such as the loans they provide Banks or not These are credit institutions, advertising wages, selling tickets, and televising for matches) in providing them with these resources. However, this new source of funding was subjected to a number of criticisms (most of which may be real) that prompted FIFA in the final outcome to ban it completely in 2014. This ban was met with strong opposition, whether by investors or some football federations.

Keywords: economic rights of players, third party ownership, FIFA position.

مقدمة:

نظرا لما تواجهه الكثير من الاندية الرياضية من صعوبات متزايدة في زيادة رأس مالها بغية تمويل انشطتها الرياضية من جهة، وتطوير بناها التحتية بما يتلائم ومتطلبات الاتحادات الرياضية والدوريات العالمية من جهة ثانية، وضمان استمرارها في بيئة رياضية تنافسية من خلال اقتنائها لأفضل اللاعبين او المحافظة على ما لديها من لاعبين امام المغريات التي تقدمها الاندية الرياضية الاخرى للانتقال اليها من جهة ثالثة. لجأت بعض تلك الاندية إلى فتح باب الاستثمار في مجال الحقوق الاقتصادية للاعبيها (او ما يعرف بملكية الطرف الثالث) بعد ان عجزت الطرق التقليدية للتمويل في تلبية تلك الاحتياجات. ولقد اثار هذا النوع من الملكية (والذي انتشر انتشارا واسعا في عالم الرياضة بشكل عام وكرة القدم بشكل خاص) العديد من الخلافات والمناقشات المؤيدة منها لهُ والرافضة. من هنا جاء هذا البحث ليسلط الضوء على هذا النوع من انواع الملكية وبيان اسباب الاختلاف بشأنه وموقف الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) منه.

أهمية الموضوع

على الرغم من ان عمر الاستثمار في مجال الحقوق الاقتصادية للاعبي كرة القدم ليس بالطويل إذ يعود إلى نهايات القرن الماضي، بيد انه قد ساهم بالفعل في ردم الفجوة بين بعض الاندية الرياضية ذات الموارد المالية المحدودة وتلكم الغنية منها من جهة، فضلا عن تحسين المستوى الفني والمالي للعديد من اللاعبين من جهة اخرى، ولهذا فان العديد من الاتحادات الرياضية تدافع اليوم وبقوة (من قبيل الاتحاد البرازيلي والبرتغالي والاسباني لكرة القدم) عن هذا النوع من الاستثمار للمحافظة على روح التنافس بين انديتها المحلية من جهة، وتنافس تلك الاخيرة مع الاندية العالمية الغنية (ولاسيما الاوربية منها) من جهة اخرى، والقول بخلاف ذلك (من وجهة نظر تلكم الاتحادات) سيفضي إلى القضاء على روح المنافسة في لعبة كرة القدم وسيقصرها على بعض الاندية الغنية فقط.

اشكالية الموضوع

لقد اثبتت بعض الاستثمارات في مجال الحقوق الاقتصادية للاعبي كرة القدم انها كانت مجرد واجهة لممارسة العديد من الانشطة الاجرامية من قبيل الاتجار بالبشر، والتهرب الضريبي، وغسيل الاموال، فضلا عن التلاعب بنتائج المباريات، من هنا فقد عمد الاتحاد الدولي لكرة القدم ووسط موجة من التأييد من جهة والاعتراض الشديد من جهة اخرى إلى فرض حظر كامل على ملكية الطرف الثالث لحقوق لاعبي كرة القدم الاقتصادية منذ عام 2015، بعد ان كان قد نظمه بشكل جزئي عام 2008.

خطة البحث

سنتناول بالبحث موضوع ملكية الطرف الثالث لحقوق لاعبي كرة القدم الاقتصادية في ثلاثة مباحث، نتطرق في الاول منها للتعريف بهذا النوع من الملكية وانواعها، ونبين في الثاني موقف الاندية الرياضية منها، اما المبحث الثالث فسنتناول فيه حظر الاتحاد الدولي لكرة القدم لهذا النوع من الملكية ومبررات الاعتراض على هذا الحظر.

المبحث الأول: التعريف بملكية الطرف الثالث لحقوق –لاعبي كرة القدم– الاقتصادية وانواعها

لقد تعرضت اندية كرة القدم المحترفة على مر السنين إلى العديد من التغيرات، لعل اهمها تلك التي طرأت على هيكلها المالي، فبعد ان كانت تلك الاندية تعتمد (حتى منتصف القرن العشرين) في تمويل نفسها على المبالغ المتحصلة من بيع تذاكر المباريات، فضلا عن الدعم الذي تقدمه السلطات الحكومية. بدأت ومع نهاية حقبة الستينيات وبداية السبعينيات تعتمد بشكل ملحوظ ومتزايد على الدعم المالي الذي يقدمه بعض الممولين، ثم ومع نهاية الثمانينيات تخلت الاندية الكبيرة عن مصدر التمويل هذا (نظرا لما كان يسببه لها من مضايقات وتدخلات في شؤونها الداخلية) واستبدلته بمصدر تمويل جديد ناتج عن واردات بيع حقوق البث الفضائي لمبارياتها إلى التلفزيون. بيد ان هذا المورد الجديد كان يقتصر على الاندية المهمة والكبيرة اما باقي الاندية فلم تحصل على مثل هذا المورد المالي[1] الامر الذي دفع بها للجوء الى فتح باب الاستثمار في مجال الحقوق الاقتصادية للاعبيها (**او ما يعرف بملكية الطرف الثالث لحقوق لاعبي كرة القدم الاقتصادية**). وقد كانت بداية هذا النوع من الاستثمار مع اندية امريكا الجنوبية بيد انه سرعان ما انتشر في بعض الاندية الاوربية أيضا [2]. من هنا فإننا سنحاول في هذا المبحث التعريف بهذا النوع من الملكية في مطلب اول، وبيان انواعها في مطلب ثان.

المطلب الاول: التعريف بملكية الطرف الثالث لحقوق –لاعبي كرة القدم– الاقتصادية

متى ما ابرم لاعب كرة القدم عقد احتراف مع احد الاندية الرياضية، نشأت بمقتضى ذلك العقد لطرفيه مجموعة من الحقوق، **فأما حقوق اللاعب**: فإنها مستمدة في معظمها من عقد

1– ففي موسم 2013 مثلا كانت واردات ناديي برشلونة وريال مدريد من البث التلفزيوني لمبارياتهما في الدوري الاسباني (182 مليون دولار) لكل منهما وهما صاحبا المركز الاول والثاني في الدوري، في حين كانت واردات نادي اتلتيكو مدريد وهو صاحب المركز الثالث (61 مليون دولار)، اما حصة نادي ريال سرقسطة وهو صاحب المركز الاخير فكانت (18 مليون دولار فقط). وواضح من هذا الفرق في الواردات مقدار الفجوة الواقعة بين الاندية الاسبانية من حيث الموارد المالية. للمزيد حول هذه الاحصائيات، انظر

Spain to Sell TV Rights- ESPN FC (June 27, 2013). Available on the website **http://www.espnfc.com/story**

2 -Rosa Lombardi, Simone Manfredi, & Fabio Nappo- Third Party Ownership in the field of professional football: a critical perspective- Business Systems Review- Volume 3- Issue 1- 2014-p. 34.

العمل المبرم بينه وبين النادي الرياضي[1]، من قبيل (حقه في الأجر، وحقه في التدريب، وحقه في السكن، وحقه في الرعاية الطبية الشاملة، وحقه في التأمين الصحي" وغير ذلك من الحقوق الثانوية الاخرى[2]. **وأما حقوق النادي** فإنها تنقسم إلى ثلاثة انواع:

أولاها: حقوق عمالية مستمدة هي الاخرى (كسابقتها حقوق اللاعب) من عقد العمل المبرم بين النادي الرياضي وبين اللاعب، من قبيل (حقه في أداء اللاعب، وضرورة محافظة هذا الاخير على صحته، وإطاعة الأوامر، فضلا عن الحفاظ على اسرار النادي) وغير ذلك من الحقوق الثانوية الأخرى [3].

وثانيها: حقوق اتحادية، وهي "تلك الحقوق الناشئة عن تسجيل النادي الرياضي للاعب المحترف في الاتحاد الرياضي المحلي على نحو يسمح للنادي المذكور بالتعريف باللاعب، وتدريبه، واشراكه في المسابقات المحلية والدولية، واستخدام صورته للترويج للنادي، فضلا عن الحق في إعارته إلى اندية اخرى لمدة معينة، او بيعه (انتقاله) إلى ناد آخر"[4]،

1– لقد طُرحت بشأن الطبيعة القانونية لعقد احتراف لاعب كرة القدم العديد من الآراء، فثمة رأي يذهب إلى القول بأن هذا العقد هو عقد مقاولة، في حين يذهب رأي آخر إلى القول بانه عقد إجارة اشخاص، ورأي ثالث (وهو الاقرب إلى الواقع والذي تبنته العديد من الاتحادات الرياضية في اوربا) يذهب إلى القول بانه عقد عمل ولكن تحكمه نصوص قانونية خاصة تتمثل في أنظمة الاتحاد الدولي لكرة القدم وأنظمة الاتحادات المحلية ممثلة بلوائح الاحتراف وأوضاع اللاعبين. للمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، انظر د.محمد سليمان الاحمد– الوجيز في العقود الرياضية– دار النهضة العربية– القاهرة– 2005– ص 34. ، احمد عبد الدائم و عبد الرزاق سفلو– نحو تكييف عقد اللاعب المحترف بعقد العمل– مجلة بحوث جامعة حلب– سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية– العدد 67 لعام 2010– ص 61.

2– للمزيد حول حقوق اللاعب المحترف، انظر : د. كمال درويش، د. السعدني خليل– الاحتراف في كرة القدم– ط/1– القاهرة– 2006– ص 87–88.

3– د. جليل الساعدي– عقد احتراف لاعب كرة القدم في القانون العراقي (دراسة مقارنة بالقانونين الفرنسي والسعودي)– بحث منشور في مجلة كلية الحقوق– جامعة النهرين– المجلد 15/ العدد الاول– 2013– ص 53–54.

4 -Javier Canosa- Federative and Economic Rights in Professional Football- 2012- Available on the website **https://www.irglobal.com** , Arah Ochwada- can I own A football player? Third Party Ownership in a nutshell- 2013- Available on the website **https://snolegal.wordpress.com**

وثالثها: حقوق اقتصادية، وهي "تلك الحقوق الناشئة عن عائدات بيع (انتقال) اللاعب المحترف من ناديه الى ناد آخر"[1]. وهذا النوع الاخير من الحقوق هو مدار البحث، وهو الذي لجأت اليه الاندية الرياضية وبدأت تقدمه كضمانة للمستثمرين في سبيل الحصول على القروض اللازمة لتمويل انشطتها الرياضية وتطوير بناها التحتية وضمان استمرارها في بيئة رياضية تنافسية بعد ان عجزت الطرق التقليدية عن توفير مثل تلك القروض ولاسيما في اعقاب الازمة الاقتصادية والمالية التي ضربت العالم عامي 2008-2009[2]. من هنا نشأت ملكية الطرف الثالث لحقوق لاعبي كرة القدم الاقتصادية، إذ بدأ المستثمرون (سواء من المهتمين بمجال الرياضة او من غيرهم)[3] يعمدون إلى شراء الحقوق الاقتصادية (لبعض اللاعبين الموهوبين واللذين لديهم القدرة على التطور) بأثمان قليلة في مقابل اثمان كبيرة سيجنونها في المستقبل عند بيع اولئك اللاعبين وانتقالهم من ناديهم الحالي إلى ناد آخر.

ولم تُعرف اي من التشريعات الوطنية او اللوائح الدولية ملكية الطرف الثالث لحقوق لاعبي كرة القدم الاقتصادية، بيد ان ثمة العديد من التعاريف الفقهية لها، فقد عُرفت بانها "ملكية الحقوق الاقتصادية للاعب كرة قدم من قبل كيان وليس ناد لكرة القدم"[4]، وعرفت ايضا بانها "ملكية طرف ثالث للقيمة الاقتصادية (اي الحقوق الاقتصادية) للحق الاتحادي للاعب كرة

---

[1] - Luca Pastore- third party ownership and multi-club ownership: where football is heading for- RIVISTA DI- DIRITTO ED ECONOMIA DELLO SPORT- Vol. XIV, Fasc. 1, 2018- p. 26. Jonas Baer-Hoffmann- Third-party ownership of football players: human beings or traded assets?- Transparency International's forthcoming Global Corruption Report: Sport- p. 154. Available on the website **https://www.transparency.org**

[2] -Matteo Maciel & Adam Walton- Can player economic value rights be used as collateral?- The International Sports Law Journal- Volume 18, Issue 3–4- March 2019- p. 190.

3- ومن بين اهم المستثمرين في مجال الحقوق الاقتصادية للاعبي كرة القدم، صندوق (Doyen) للاستثمار، (وهو صندوق استثماري يعمل في انشطة متنوعة من قبيل المعادن، الطاقة، البنى التحتية، المباني، الفنادق، الترفيه، الرياضة). إذ عمدت إدارة هذا الصندوق ومنذ عام 2008 إلى إنشاء شركة متخصصة للاستثمار في مجال رياضة كرة القدم الاحترافية، وقد انفقت هذا الشركة في الاعوام 2011-2014 قرابة 80 مليون يورو لدعم الاندية الرياضية التي تُعاني من ضائقة مالية (ولاسيما الاوربية منها)، من قبيل اندية سبورتنك خيخون، وخيتافي، واتلتيكو مدريد الاسبانية. انظر

Doyen Group- Available on the website **https://en.wikipedia.org**

[4]-Richard Andrews, Third Party Ownership – Risk or Reward? -European Professional Leagues (EPFL) Sports Law Buletin-2012- page 33.

القدم"[1]، وعُرفت بانها "الاتفاقية المبرمة بين ناد رياضي وطرف ثالث (والذي قد يكون صناديق استثمار، شركات، وكالات رياضية، وكلاء او مستثمرين خاصين، اقارب اللاعب) يكتسب بمقتضاها الاخير مشاركة اقتصادية او ائتمانا مستقبليا فيما يتعلق برسوم انتقال لاعب كرة قدم معين"[2].

في ضوء التعاريف سالفة الذكر يُمكن أن نوجز أهم عناصر الاتفاق على ملكية الطرف الثالث:

1. انه يرد على الحقوق الاقتصادية فقط دون الحقوق العمالية او الاتحادية، لان هذه الاخيرة ملك للنادي حصرا ولا يمكن لأي أحد مشاركته فيها.
2. انه يتضمن طرفين: **أحدهما النادي** الذي يملك الحقوق الاقتصادية للاعب المحترف بشكل كامل، **وثانيهما الطرف الثالث** وهو المستثمر، والذي قد يكون صندوقا استثماريا، او شركات خاصة، او كالات رياضية، او كلاء او مستثمرين خاصين، او حتى اقارب اللاعب، كما بينا ذلك اعلاه. اما اللاعب ذاته والذي هو (مصدر تلك الحقوق الاقتصادية) فانه ليس بطرف بهذا الاتفاق بل انه قد لا يعلم به أصلا[3]. من ذلك مثلا عند سؤال اللاعب (اليكيم مانجالا) عن مدى علمه بملكية ثلاثة اطراف لحقوقه الاقتصادية في اعقاب عملية انتقاله المعقدة من نادي بورتو البرتغالي إلى نادي مانشستر ستي الانجليزي في صيف 2014، انكر اللاعب المذكور علمه بذلك وقاله بانه (لم تتم استشارته في هذا الامر من

[1] - Victoriano Melero & Soiron Romain- The dilemma of third-party ownership of football players- sport law Bulletin- 10 june- 2012- European professional football leagues-p. 41.

[2]- Juan de Dios Crespo- TPO: pros and cons-p. 8- Available on the website **http://www.ruizcrespo.com** , Centre de droit et d oconomie du sport- Research on third-party ownership of players economic rights (part II) - Eiečutive Summary- 2014- p. 2.

[3] -Tomás Mercês de Mello Mourão-Ferreira- Third-party ownership of players' economic Rights- Regulations, Practices and Impact on club's Governance- LL.M Thesis: International Business Law- Tilburg, Netherlands- June, 2016-p. 24.

قبل نادي بورتو، وانه قد علم بالأمر من وسائل الاعلام)، بيد انه اضاف (عموماً، نحن مثل المنتجات ونادي كرة القدم مثل المصنع، ونحن مُخرجاته ولهذا يجب ان نكون واقعيين)[1].

3. ان اللاعب لا يُعد بمُقتضى هذا الاتفاق شيئا مملوكا (والقول بخلاف ذلك يعني ان العلاقة بينه من جهة وبين النادي الرياضي او الطرف الثالث من جهة اخرى هي علاقة السيد بعبده)، ولهذا يُفضل البعض استعمال مصطلح استحقاق الطرف الثالث (**third–party entitlement**) او استثمار الطرف الثالث (**Third–party investment**)، بدلا من ملكية الطرف الثالث[2] (وهو استعمال غير دقيق من وجهة نظرنا لما سنبينه لاحقا من انتقادات لهذا النوع من انواع الملكية).

المطلب الثاني: انواع ملكية الطرف الثالث لحقوق –لاعبي كرة القدم–الاقتصادية

ثمة ثلاثة انواع شائعة (نماذج قياسية) لملكية الطرف الثالث لحقوق –لاعبي كرة القدم– الاقتصادية، وهذه الانواع هي:

1. **ملكية الطرف الثالث التمويلية:** وتنشأ هذه الملكية عندما يقوم المستثمر او الممول بمنح النادي الرياضي قرضا في مقابل نسبة مئوية تتراوح عادة بين 10% و 40% من الحقوق الاقتصادية للاعب واحد او اكثر (وتتداخل عدة عوامل في تحديد هذه النسبة من قبيل عمر اللاعب، مدى قدرته على التطور، القيمة المستقبلية المحتملة له، احتياجات النادي المالية

1– لقد كانت الحقوق الاقتصادية للاعب (اليكيم مانجالا) مملوكة وموزعة بين ثلاثة اطراف وهم كل من: نادي بورتو البرتغالي والذي كان يملك 56,67%، وشركة (Doyen) والتي كانت تملك 33,33%، واخيرا شركة (Robi) والتي كانت تملك ال 10% المتبقية. وقد وافق نادي مانشستر ستي الانجليزي في البداية على دفع مبلغ 30,5 مليون يورو إلى نادي بورتو البرتغالي مقابل انتقال اللاعب المذكور اليه، بيد ان هذا المبلغ كان يُعطي حصة نادي بورتو فقط، اما باقي حصص اصحاب الحقوق الاقتصادية (واللذين رفضوا اتمام عملية الانتقال) فلم يغطيها المبلغ المذكور. الأمر الذي اضطر نادي مانشستر ستي في نهاية الامر الى دفع مبلغ 53,8 مليون يورو لشراء الحقوق الاقتصادية كاملة للاعب المذكور من الاطراف الثلاثة. للمزيد من المعلومات حول عملية الانتقال هذه، انظر

Matt Scott- Player trades boost third party balance sheets- 2013- Available on the website **http://www.insideworldfootball.com**

2 - Marcelo Robalinho- Third- party ownership of football players- why are the big actors in the football market afraid?- copyright 2014 Marcelo Robalinho-p. 1967, Raffaele Poli- Third-party entitlement to shares of transfer fees: problems and solutions - Antoine Duval Blog, International Sports Law Commentaries- 2015- Available on the website **https://www.asser.nl** ,

وقت التوقيع على الاتفاق). وعادة ما تلجأ الاندية التي تعاني من ضائقة مالية إلى هذا النوع من الاستثمار لتغطية نفقاتها وتمويل انشطتها سواء الداخلية منها او الخارجية. ويتحدد عمر هذا الاتفاق بعمر عقد العمل الذي يربط اللاعب المحترف بالنادي ومن ثم يمكن تمديده (اي تمديد اتفاق الاستثمار) متى ما تم تمديد عقد عمل اللاعب المحترف من النادي الرياضي[1].

2. **ملكية الطرف الثالث الاستثمارية:** وتنشأ هذه الملكية عندما يرغب ناد رياضي بضم لاعب محترف يلعب مع من ناد آخر، ولكن لا تتوافر لديه الموارد المالية الكافية لدفع رسوم الانتقال، عندها يدخل الطرف الثالث مع النادي (الراغب بضم ذلك اللاعب) باتفاق يدفع بموجبه الاول كل رسوم الانتقال او جزء محدد منها في مقابل الحصول على نسبة مئوية تتراوح عادة بين 10% و 50% من الحقوق الاقتصادية للاعب المذكور (وقد تكون اكثر). وهذا النوع من ملكية الطرف الثالث هو الاكثر شيوعا في العالم، ومثاله دخول نادي سبورتنج لشبونة البرتغالي مع شركة (Doyen) للاستثمار باتفاق ملكية طرف ثالث من اجل شراء اللاعب (ماركوس روخو) من نادي سبارتاك موسكو الروسي عام 2012، حيث دفعت الشركة المذكورة مبلغ 3 مليون يورو من رسوم الانتقال البالغة 4 مليون يورو، في حين دفع نادي سبورتنج لشبونة المليون يورو المتبقية. وبعد عامين ناجحين قضاهما اللاعب المذكور مع نادي سبورتنج، انتقل في اعقاب كأس العالم 2014 وفي صفقة رابحة إلى نادي مانشستر يونايتد الانجليزي مقابل رسوم انتقال بلغت 20 مليون يورو كان نصيب شركة (Doyen) منها 15 مليون يورو (على إعتبار انها تملك 75% من الحقوق الاقتصادية للاعب المذكور)، في حين كان نصيب نادي سبورتنج 5 مليون يورو (على إعتبار انه يملك ال 25% المتبقية فقط من تلكم الحقوق)[2].

[1]-KPMG Project TPO (2013)-p. 13- Available on the website **http://www.ecaeurope.com**

[2] -Tristyn Coetsee- The FIFA Ban on Third-Party Ownership of Football Players- Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree LLM (private law)- Faculty of Law- University of Pretoria-2017-p. 14.

وهذا النوع من انواع ملكية الطرف الثالث يستمر عادة (كسالفه) لمدة عقد العمل الذي يربط اللاعب المحترف بالنادي ومن ثم يمكن تمديده (اي تمديد اتفاق الاستثمار) متى ما تم تمديد عقد عمل اللاعب المحترف من النادي الرياضي.

3. **ملكية الطرف الثالث التوظيفية:** وتنشأ هذه الملكية عندما يرغب احد الاندية الرياضية بضم لاعب شاب (غير محترف بعد ولكنه موهوب) اليه، إذ يعمد النادي المذكور إلى منح نسبة مئوية من الحقوق الاقتصادية المستقبلية للاعب المذكور (وهي عادة ما تكون قليلية تتراوح بين 10% و 20%) إلى وكيله او ذويه او اقاربه بل وحتى للاعب نفسه من اجل جذبه للعب اليه. وهذه الطريقة في جذب اللاعبين الشباب الموهوبين منتشرة في امريكا الجنوبية، وقد تم الادعاء باستخدامها مع النجم البرازيلي (نيمار) إذ تلقى والديه مبلغ 34 مليون يورو كرسوم انتقال عند انتقاله للعب من نادي سانتوس البرازيلي الى نادي برشلونة الاسباني في عام 2013[1].

إلى جانب النماذج القياسية سالفة الذكر لملكية الطرف الثالث لحقوق –لاعبي كرة القدم– الاقتصادية، توجد نماذج اخرى لا يكون فيها النادي هو المستفيد الوحيد من الحقوق الاقتصادية الناشئة عن انتقال اللاعب في المستقبل، ومع هذا لا يمكن اعتبارها ملكية طرف ثالث بشكل قاطع وصريح (بل يمكن اعتبارها نماذج غير قياسية)، من قبيل[2]:

1. **اتفاقات المشاركة التي تتم فيما بين الاندية الرياضية ووكلاء اللاعبين،** والتي يحصل بمقتضاها هؤلاء الوكلاء على نسبة مئوية من رسوم انتقال اللاعب المستقبلية، وغالبا ما يتم ابرام مثل هذه الاتفاقات عند توقيع اللاعب للنادي المذكور، علما ان مثل هذه الاتفاقات محظورة بموجب المادة 29 من لائحة الاتحاد الدولي لكرة القدم الخاصة بالوكلاء[3].

---

1 - Ibid-p. 15.

2 - KPMG Project TPO- op. cit- p. 14.

3– تنص المادة (29) على " قيود الدفع وتعيين الحقوق والمطالبات: 1 . لا يمكن صرف . سواء بالكامل أو بالتجزئة . التعويضات بما في ذلك التعويض عن الانتقال، التعويض عن التدريب أو المساهمة التضامنية المستحقة الدفع نتيجة لانتقال اللاعب فيما بين الأندية من المدين (النادي) إلى وكيل اللاعبين حتى وإن كان ذلك للتخلص من المبلغ المستحق لوكيل اللاعبين على النادي الذي كان مرتبطاً به بصفة دائن، يشمل ذلك دون الحصر المديونية لأي فائدة في أي تعويض عن قيمة بدل انتقال اللاعب.2 . ضمن إطار انتقال اللاعب، يمنع على الوكلاء استلام أي تعويض غير المستحق لتلك الحالات المندرجة تحت الفصل الرابع من هذه اللائحة".

2. **اتفاقات المشاركة التي تتم فيما بين الاندية الرياضية بعضها مع البعض الآخر**، بمقتضى هذه الاتفاقات يتشارك ناديان في الارباح المستقبلية الناشئة عن رسوم انتقال اللاعب، وينتشر هذا النوع من الاتفاقات بين الاندية الايطالية وهو جائز بمقتضى المادة (102 مكرر) من اللائحة التنظيمية الداخلية للاتحاد الايطالي لكرة القدم[1] على اعتبار أنه يتم بين اندية رياضية وليست اطرافا غير مرتبطة بكرة القدم.
3. **اتفاقات المشاركة التي تتم فيما بين الاندية الرياضية وبعض الجهات الحكومية**، بمقتضى هذه الاتفاقات تلجأ بعض الاندية الرياضية إلى تقديم نسبة مئوية من حقوق لاعبيها الاقتصادية (كضمانة ائتمانية) إلى بعض الجهات الحكومية (كالمصارف والسلطات الضريبية) وذلك اما للحصول على القروض التي تحتاج اليها او للتفاوض بشأن ديونها المتأخرة عليها لصالح تلك الجهات. وينتشر هذا النوع من الاتفاقات في كل من الاندية الاسبانية والبرتغالية بسبب الوضع المالي المتأزم لبعض تلك الاندية.

المبحث الثاني: موقف الاندية الرياضية من ملكية الطرف الثالث لحقوق –لاعبي كرة القدم– الاقتصادية

لم تتحد كلمة الاندية الرياضية بشأن هذا النوع من انواع الملكية، بل انقسمت بشأنه إلى فريقين: مؤيد ومعارض ولكل منها مبرراته. وهو ما سنحاول توضيحه في المطلبين الآتيين.

المطلب الاول: الاندية الرياضية المؤيدة لملكية الطرف الثالث لحقوق –لاعبي كرة القدم– الاقتصادية

تتركز معظم هذه الاندية الرياضية في قارة امريكا الجنوبية (ولاسيما في البرازيل والارجنتين) وبعض دول قارة اوروبا (ولاسيما في اسبانيا والبرتغال وانجلترا). ولكل من الاندية والاتحادات الرياضية في هاتين القارتين مبررات مختلفة في تأييد هذا النوع من الملكية.

1– وقد تم ايقاف العمل بهذه المادة اعتبارا من 27/ايار/2014. بسبب الحظر الذي فرضه الاتحاد الدولي لكرة القدم على ملكية الطرف الثالث للحقوق الاقتصادية للاعبي كرة القدم.

1. **فأما اندية قارة امريكا الجنوبية:** فإنها تعاني في معظمها من قلة الموارد المالية (ولاسيما مع عجزها عن الاقتراض من المؤسسات المالية بسبب عدم قدرتها على رد تلك القروض) على نحو اصبحت فيه على شفا الانهيار، وبالتالي وجدت في الاستثمار في مجال الحقوق الاقتصادية للاعبي كرة القدم المنفذ الوحيد لتجنب الافلاس من جهة، والاستمرار في ممارسة انشطتها الرياضية من جهة أخرى. ولنأخذ مثلا البرازيل (باعتبارها احدى دول امريكا الجنوبية التي نمت فيها ظاهرة ملكية الطرف الثالث –لحقوق لاعبي كرة القدم– الاقتصادية بشكل كبير)، فهذه الدولة لا تتمتع بمستوى اقتصادي كبير بل تُعد من الدول النامية، ولهذا يتعذر على انديتها ان تدفع رواتب ورسوم انتقال كبيرة للاعبين المحترفين كما هو الحال بالنسبة لبعض الاندية الاوربية الكبيرة والغنية، ولهذا لجأت البرازيل إلى فتح باب الاستثمار في مجال الحقوق الاقتصادية للرياضيين بصورة عامة ولاعبي كرة القدم بصورة خاصة، الأمر الذي دفع بالعديد من شركات الاستثمار ممن لم تكن تعمل في مجال الرياضة إلى الدخول فيه، على نحو مكن العديد من الاندية البرازيلية من بناء اكاديميات للمواهب الشابة يتم توفير السكن والغذاء ومعدات التدريب لهم فيها، ثم تعمد تلك الاندية إلى بيع تلك المواهب (بعد ان يتطور مستواها) بمبالغ كبيرة تسمح لها بتغطية المصاريف التي انفقتها عليهم من جهة، وتحقيق بعض الارباح إلى جانب تلك التي يحققها المستثمر من جهة اخرى (وهو امر لم يكن اقتصاد البلد بقادر على القيام به)[1]. ومن اهم الشركات الاستثمارية في مجال الحقوق الاقتصادية للاعبي كرة القدم في البرازيل شركة (Media sports Investment)[2] والمملوكة لرجل الاعمال (Kiavash Joorabchian)[3] فقد عمدت هذه الشركة مثلا في عام 2004 لعقد اتفاق لمدة 10 سنوات مع نادي (كورينثيانز) البرازيلي، بمقتضاه تقوم الشركة المذكورة بدفع مبلغ 35 مليون دولار نقدا إلى النادي في مقابل 51% من اي ارباح مستقبلية، على ان تستخدم 20 مليون دولار منها لسدادا ديون النادي المذكور.

---

[1]-Burgess Williams- The Fate of Third Party Ownership of Professional Footballers' Rights: Is a Complete Prohibition Necessary? Texas Review of Entertainment & Sports Law- Vol. 10- Issue 1-2008- p. 87.

[2]- والمعروفة اختصارا ب (MSI).

3- والمعروف اختصارا ب (Kia Joorabchian)، وهو رجل اعمال بريطاني.

ومن الجدير بالذكر ان اتفاقات ملكية الطرف الثالث جائزة في البرازيل بموجب الباب الثاني/ الفصل الاول من القانون المدني البرازيلي والخاصة بالملكية المنفردة والمشتركة[1].

2. **واما بعض اندية قارة اوربا:** فإنها ترغب في منافسة الاندية الاوربية الكبيرة[2] (سواء على مستوى الدوريات المحلية او الاوربية) ولكنها تفتقر إلى الموارد المالية التي تمكنها من استقطاب اللاعبين الكبار او الاحتفاظ بما موجود لديها من لاعبين موهوبين (ولاسيما مع الرواتب الخيالية ورسوم الانتقال المرتفعة جدا التي تدفعها الاندية الاوربية الغنية)، ولهذا فقد لجأت إلى ملكية الطرف الثالث لردم هذه الفجوة في الموارد المالية بينها وبين الاندية الغنية على نحو مكنها من شراء اللاعبين الكبار تارة، والاحتفاظ بما موجود لديها من مواهب كروية تارة اخرى، فضلا عن تطوير مرافقها ومنشأتها الرياضية[3]. فعلى سبيل المثال وعلى مدى عشرون عاما تصدر كل من ناديي ريال مدريد وبرشلونة الدوري الاسباني الممتاز، ومع هذا فقد استطاع نادي اتلتيكو مدريد والذي يعتمد بما نسبته (30%) من موارده المالية على ملكية الطرف الثالث من الحصول على لقب الدوري الاسباني الممتاز في عام 2014، وهو امر لم يكن بإمكان النادي المذكور تحقيقه لولا ملكية الطرف الثالث[4].

المطلب الثاني: الاندية الرياضية المعارضة لملكية الطرف الثالث لحقوق –لاعبي كرة القدم– الاقتصادية

تتركز معظم هذه الاندية الرياضية (وخصوصا الغنية منها) في قارة اوروبا، يدعمها في ذلك العديد من الشخصيات الرياضية اللامعة من قبيل (جياني إنفانتينو) رئيس الاتحاد الدولي لكرة

---

1 -The civil code of Brazil, being law no. 3,071 of January 1, 1916.

2– من قبيل اندية مانشستر يونايتد، وما نشستر ستي، وتشيلسي في الدور الانجليزي ، وبايرن ميونخ في الدوري الالماني، ويوفنتس في الدوري الايطالي، وريال مدريد وبرشلونة في الدوري الاسباني. ويُطلق على هذه الاندية مصطلح الاندية القائدة (Leading Clubs). للمزيد حول اغنى الاندية في العالم، انظر

Matthew Nitch Smith- The 19 richest football clubs in the world- Apr. 20, 2016. Available on the website **https://www.businessinsider.com**

3 -Hall, W. Tyler- After the Ban: The Financial Landscape of International Soccer After Third-Party Ownership- Oregon Law Review : Vol. 94, No. 1 (2015)- p. 192.

4 -Ibid-p. 193.

القدم، (وميشيل بلاتيني) الرئيس السابق للاتحاد الاوربي لكرة القدم. ويطرح هؤلاء جملة من الانتقادات على هذا النوع من انواع الملكية لعل اهمها:

1. **انه يمثل صورة حديثة للعبودية او الرق المعاصر**، إذ يعمد المستثمرون من خلاله إلى استغلال الظروف الاقتصادية للمواهب الكروية (ولاسيما الشابة منها) في مقابل وعود (كاذبة في معظمها) بمستقبل افضل [1]. وعند مقارنة تعريف ملكية الطرف الثالث بتعريف الامم المتحدة للإتجار بالشر[2] نجد ان ثمة تطابقا كبيرا بين التعريفين بل وقد يتعذر التمييز بينهما، إذ يتم تجنيد اللاعب من قبل المستثمر للعب في ناد معين، ومن ثم نقله تحت تأثير ذلك المستثمر (وفي مقابل نسبة مئوية من رسوم الانتقال تدفع اليه) للعب في ناد آخر، حتى وإن كان ذلك الامر يتقاطع ورغبة اللاعب نفسه في البقاء مع ناديه الحالي، من ذلك مثلا ما حدث مع اللاعب (رادميل فالكاو) لاعب منتخب كولومبيا ونادي بورتو البرتغالي، والذي كان قد انضم للنادي البرتغالي في عام 2009 وحقق معه لقبي الدوري الاوربي والدوري البرتغالي الممتاز لموسمين متتاليين 2011/2010 و 2012/2011، إذ كان اللاعب المذكور يرغب في الاستمرار مع ناديه، بيد ان رغبة المستثمر كانت تقضي بضرورة انتقاله للعب مع نادي اتلتيكو مدريد في صفقة هي الاغلى في تاريخ كرة القدم البرتغالية

---

[1] -Tim A. Herberger, Andreas Oehler & Florian Wedlich- Third party ownership arrangements: An alternative financial instrument for sports companies apart from football?- "Corporate Governance: Search for the Advanced Practices"Rome, February 28, 2019- p. 146.

وفي هذا الصدد يقول (ميشيل بلاتيني) الرئيس السابق للاتحاد الاوربي لكرة القدم (لعله من العار ان نرى اليوم ذراع احد اللاعبين او ساقه او قدمه مملوكة لشخص ما، إن هذا الأمر يُعد نوعا من انواع العبودية التي تنتمي إلى الماضي). انظر

Reuters-'Platini delighted soccer's "modern-day slavery" is ending'- 16 March 2015. Available on the website **http://in.reuters.com**

[2]– إذ عرفت المادة (3/أ) من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص لعام 2000 (والمعروف ببروتوكول باليرمو) جريمة الإتجار بالشر بانها "تجنيد الاشخاص او نقلهم او تنقيلهم او إيواؤهم او استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة او استعمالها او غير ذلك من اشكال القسر او الاختطاف او الاحتيال او الخداع او استغلال السلطة او استغلال حالة استضعاف، او بإعطاء او تلقي مبالغ مالية او مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد ادنى.... الاسترقاق او الممارسات الشبيهة بالرق، ...".

قُدرت ب (40 مليون يورو)[1]. يبقى ان نبين ان تلقي اللاعبين لأجور مرتفعة نظير انتقالهم من ناد لآخر لا يُغير من حقيقة عمليات الإتجار بالبشر والعبودية المتحققة في هذه الحالة.

2. **انه يساهم في إلحاق أضرار مادية كبيرة بالأندية الرياضية التي تعتمد عليه على المستوى البعيد**، ذلك ان معظم ما تحصل عليه تلك الاندية من عوائد مالية من صفقات انتقال لاعبيها لا يُمثل سوى النزر القيل مُقارنة بالنسبة المئوية الكبيرة التي ستؤول إلى جيوب المستثمرين[2]. وفي هذا الصدد يقول (برونو دي كارفاليو) الرئيس السابق لنادي سبورتنج لشبونة البرتغالي وهو يصف ملكية الطرف الثالث ما نصه (ان ملكية الطرف الثالث وحش تمت صناعته من قبل الاندية، واصبح من المتعذر عليها الهروب منه)، ويُضيف (ان ملكية الطرف الثالث هي حلقة مفرغة من الديون والتبعية، تستنزف من خلالها الاندية اموالها)، ويُضيف (قد يفرح الجمهور عندما يُباع اللاعب مقابل 50 مليون جنيه استرليني، بيد ان حصة النادي الحقيقية من هذا المبلغ قد لا تتجاوز المليون او المليوني جنيه استرليني فقط، اما باقي المبلغ فيذهب إلى جيوب المستثمرين) وينتهي إلى القول (ان الاندية التي تعتمد على هذا النوع من الاستثمار ستجد نفسها في نهاية الأمر في وضع مالي اسوء مما كانت عليه قبل ذلك)[3].

3. **انه يُساهم بشكل كبير في رسم سياسات الاندية الرياضية التي تعتمد عليه**، إذ يعمد معظم المستثمرون ومن خلال استغلالهم لحاجة الاندية الرياضية للموارد المالية إلى فرض شروطهم ورغباتهم على تلك الاندية، حتى وان كان تلك الشروط او الرغبات تتقاطع وسياسة النادي ومصلحته في ثبات واستقرار تشكيلة اللاعبين فيه، إذ ان الشغل الشاغل الوحيد للمستثمر هو تحقيق الربح من وراء صفقات انتقال اللاعبين ولا شيء غير ذلك[4].

---

[1] -Zito Madu- Falcao, Atlético Madrid, third-party ownership and deferred dreams-2013. Available on the website **https://www.sbnation.com**

[2] -Daniel Geey- Third Party Investment from a UK Perspective-2015. Available on the website **https://www.danielgeey.com**

[3]– وقد ترتب على هذه التصريحات طرد السيد (كارفاليو) من النادي من قبل المستثمرين فيه، للمزيد انظر

Manchester United: Sporting Reveal Marcos Rojo Sale 'Pressure,' BBC: SPORT (Oct. 3, 2014). Available on the website **http://www.bbc.com**

[4] -Hall, W. Tyler-op. cit. p. 198.

ولعل ابرز مثال بهذا الصدد ما حصل لنادي سبورتنج لشبونة البرتغالي إذ صرح رئيس هذا النادي برغبته في الاحتفاظ باللاعب الارجنتيني (ماركوس روخو) كونه من افضل اللاعبين في النادي، بيد ان شركة (Doyen) والتي كانت تملك 75% من الحقوق الاقتصادية للاعب المذكور عمدت إلى اجراء اتصالات مع نادي مانشستر يونايتد الانجليزي بغية انتقال اللاعب اليه وهو ما حصل فعلا في عام 2014 في صفقة انتقال بلغت قيمتها (9 مليون يورو)[1].

4. **انه قد يساهم في تقويض نزاهة المنافسات**، ويتحقق هذا الاحتمال عندما يملك المستثمر حقوق اقتصادية لمجموعة من اللاعبين ممن ينتمون إلى اندية رياضية مختلفة تتنافس في البطولة ذاتها، إذ قد يعمد للضغط على احد الاندية لخسارة المباراة امام النادي الآخر، او قد يضغط على احد اللاعبين للحصول على كارت احمر في اثناء المباراة وبالتالي الطرد منها، او قد يضغط على المهاجمين بغية اضاعة الفرص السهلة، الامر الذي يؤدي في النهاية إلى التلاعب بنتائج المباريات بطريقة غير مشروعة[2].
5. **انه قد يكون واجهة لممارسة العديد من الانشطة الاجرامية**، من قبيل الاتجار بالبشر، والتلاعب بنتائج المباريات (كما بينا ذلك سلفا)، فضلا عن التهرب الضريبي، وغسيل الاموال.

نتيجة لما تقدم من انتقادات عمد الاتحاد الاوربي إلى حظر ملكية الطرف الثالث في الرياضة الاوربية وذلك بموجب اعلان مكتوب مقدم بموجب المادة (136) من النظام الداخلي نص فيه على:

[1]-David Conn- Marcos Rojo Deal Prompts Third-party Revolt from Sporting Lisbon President- THE GUARDIAN (Sept. 10, 2014). Available on the website **http://www.theguardian.com**

[2] -Matt Andrews and Peter Harrington- Off Pitch: Football's Financial Integrity Weaknesses, and How to Strengthen Them - Copyright 2016 Andrews, Matt; Harrington, Peter; and the President and Fellows of Harvard College- 2016-p. 59.

1. احترام كرامة الانسان (المادة 2 من معاهدة الاتحاد الاوربي) [1]، هي واحدة من قيم الاتحاد الاوربي، ولهذا فان الاتحاد يسعى لحماية كرامة الرياضيين والرياضيات ومكافحة الإتجار بالبشر.
2. هنالك اتجاه متنامٍ نحو ملكية الطرف الثالث في الرياضات الجماعية في اوروبا، حيث ان اللاعبين (وكثير منهم من صغار السن) مملوكين اما بشكل كلي او جزئي من قبل مستثمرين خاصين، وبالتالي لم يعد بإمكانهم تحديد مسار حياتهم المهنية المستقبلية.
3. ملكية الطرف الثالث تثير مخاوف مهمة بشأن نزاهة المسابقات، لان غياب الشفافية في هذا النوع من الملكية من شانه ان يخلق قلقا متزايدا من مخاطر التلاعب بالنتائج، وغسيل الاموال، وغيرها من الانشطة الاجرامية.
4. ولهذا فان ملكية اللاعبين من قبل طرف ثالث هو امر مدان بشدة.
5. يتعين ايجاد حلول جذرية لمعالجة التهديدات التي تشكلها ملكية الطرف الثالث والقادمة من خارج حدود الاتحاد الاوربي.
6. قرار الاتحاد الدولي لكرة القدم بحظر ملكية الطرف الثالث ابتداء من 1/ايار/2015 هو قرار مرحب به جدا.
7. ان المفوضية مدعوة لحث الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي على دعم هذا الحظر واتخاذ التدابير اللازمة لتطبيقه في الاتحاد الاوربي[2].

المبحث الثالث: حظر الاتحاد الدولي لكرة القدم ملكية الطرف الثالث ومبررات الاعتراض عليه

بعد دراسات اجرتها جهات دولية مختلفة بناء على تكليف من الاتحاد الدولي لكرة القدم بشأن واقع الاستثمار في مجال الحقوق الاقتصادية للاعبي كرة القدم، قرر الاتحاد رسميا حظر ملكية

[1]– تنص المادة (2) على "" يقوم الاتحاد على قيم احترام كرامة الإنسان والحرية والديمقراطية والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ...".

[2] -European Parliament, Written Declaration submitted under Rule 136 of the Rules of Procedure on the ban on third-party ownership in European sport- 11 November 2015- p. 2. Available on the website **http://www.europarl.europa.eu**

الطرف الثالث لحقوق –لاعبي كرة القدم– الاقتصادية، بيد ان هذا القرار جوبه بمعارضة شديدة على النحو الذي سنبينه في المطلبين الآتيين.

المطلب الاول: حظر الاتحاد الدولي لكرة القدم ملكية الطرف الثالث

في مسعى جدي من الاتحاد الدولي لكرة القدم للحد من تأثير الاطراف الثالثة على الاندية الرياضية، قرر هذا الاتحاد وبمقتضى المادة (18 مكرر) من لائحة اوضاع اللاعبين وانتقالاتهم لعام 2008 منع الاندية الرياضية من الدخول في اي اتفاقات مع طرف ثالث يكون من شأنها التأثير على سياسات تلك الاندية او استقلالها او توظيف اللاعبين فيها او انتقالاتهم او اداء فرقها. كما أباح للجنة الانضباط في الاتحاد فرض تدابير انضباطية على الاندية التي لا تحترم القواعد المنصوص عليها في تلك المادة[1].

بيد ان مسعى الاتحاد هذا فشل في الحد من تأثير الاطراف الثالثة على الاندية الرياضية، بل وعلى العكس من ذلك زاد هذا التأثير وبشكل كبير، الأمر الذي دفع باللجنة التنفيذية للاتحاد إلى اصدار تعميم في 22/كانون الاول/2014 عدلت بموجبه نص المادة (18 مكرر) وفرضت بمقتضاه حظرا شاملا على ملكية الطرف الثالث لحقوق –لاعبي كرة القدم– الاقتصادية، على ان لا يدخل ذلك الحظر حيز النفاذ إلا في 1/ آيار/2015. وقد جاء نص المادة المعدلة على النحو الآتي " ملكية الطرف الثالث لحقوق اللاعب الاقتصادية

1. لا يجوز لأي ناد او لاعب إبرام اتفاقات مع طرف ثالث تعطي لهذا الاخير الحق في الاشتراك كليا او جزئيا في التعويضات المستحقة والمرتبطة بانتقال اللاعب في المستقبل من ناد الى اخر، أو تخويله أية حقوق تتعلق بانتقال أو تعويض في المستقبل.

2. يبدأ نفاذ الحظر المنصوص عليه في الفقرة (1) بدءا من 1/آيار/2015

[1] – تنص المادة (18 مكررة) على " تأثير الطرف الثالث على الأندية

لا يدخل أي ناد في عقد يسمح لأي طرف آخر بالدخول في هذا العقد أو أي طرف آخر أن يكتسب القدرة على أن يؤثر في التوظيف والأمور المتعلقة بالنقل، أو يؤثر في استقلاله، سياساته أو أداء فرقه.

لجنة الفيفا الانضباطية من الممكن أن تفرض تدابير انضباطية على الأندية التي لا تحترم القواعد المنصوص عليها في تلك المادة".

3. يجوز بقاء الاتفاقات المشمولة بالفقرة (1) والمبرمة قبل 1/آيار/2015 لحين انتهاء مدتها، ولا يجوز تمديد تلك المدة.

4. لا يجوز ان تزيد مدة سريان اي اتفاق مشمول بالفقرة (1) وموقع بين 1/كانون الثاني/2015 و 30/نيسان/2015 على سنة واحدة بعد تأريخه الفعلي.

5. بحلول نهاية شهر نيسان 2015 جميع الاتفاقات القائمة والمشمولة بالفقرة (1) يجب ان يتم تسجيلها في نظام الانتقال الدولي (TMS). يجب على جميع الأندية التي أبرمت مثل هذا الاتفاقات أن تقوم بتحميلها كاملة، شاملة جميع الملحقات الممكنة والتعديلات. من خلال نظام مطابقة الانتقال يجب تحديد تفاصيل الطرف الثالث المعني، اسم اللاعب بالكامل وكذلك مدة الاتفاق.

6. يجوز للجنة الانضباط التابعة للاتحاد الدولي لكرة القدم فرض تدابير انضباطية على الاندية واللاعبين الذين لا يتقيدون بالالتزامات المنصوص عليها في هذه المادة"[1].

وفي سبيل سد العجز المالي الذي سيطرأ حتما على الاندية الرياضية التي كانت تعتمد بشكل كبير على الاستثمار في مجال الحقوق الاقتصادية للاعبيها، فقد طرح الاتحاد الدولي جملة من البدائل (والتي ثبت لاحقا عدم نجاعتها أما لقلة وارداتها المالية، او لصعوبة تحققها) تمثلت في[2]:

1. حث الاندية الرياضية للعودة إلى الاقتراض من المؤسسات المالية التقليدية (مثل المصارف)، دون ان ترتبط عمليات الاقتراض تلك بانتقال اللاعبين من ناد إلى آخر.

[1] -FIFA Circular no. 1464, Regulations on the Status and Transfer of Players – third party ownership of players' economic rights ("TPO")-22 December-2014. Available on the website **https://www.fifa.com**

وقد تبنى الاتحاد العراقي لكرة القدم هذا الحظر بموجب المادة (19) من لائحة اوضاع اللاعبين وانتقالاتهم لعام 2017. هذه اللائحة متاحة على الموقع الالكتروني **https://ifa.iq**

[2] -Tristyn Coetsee- op. cit. p. 73.

2. تقليل المبالغ الكبيرة المدفوعة للوسطاء كنسب مئوية نظير عمليات انتقال اللاعبين، إذ اثبت تقرير اعدته رابطة الاندية الاوربية ان ما نسبته 14,6% من رسوم الانتقال المدفوعة بين عامي 2011-2013 ذهبت كعمولات للوسطاء، وهذه العمولات تميل إلى الزيادة سنة بعد أخرى. ففي الدور الانجليزي على سبيل المثال كانت المبالغ المدفوعة إلى الوسطاء كعمولات في عام 2014 تصل إلى (179 مليون دولار) اي بزيادة قدرها (30 مليون دولار) عن العام السابق 2013. ويقينا ان احتفاظ الاندية بهذه المبالغ سيساهم في توفير دخل ملحوظ لها.
3. تغطية مصاريف التدريب، إذ اوجبت المادة (20) من لائحة اوضاع اللاعبين وانتقالاتهم على النادي الذي يوقع له اللاعب الهاوي اول عقد احتراف ان يدفع تعويضا للنادي او الاندية التي ساهمت في تدريبه، ويستمر دفع هذه التعويضات كلما وقع اللاعب عقد احتراف لحين بلوغه الثالثة والعشرين من العمر. في حين نصت المادة (21) على انه إذا ما انتقل اللاعب المحترف قبل نهاية عقده فان اي ناد ساهم في تعليمه وتدريبه سيتلقى نسبة من التعويض المدفوع لناديه السابق وهو ما يعرف ب (آلية التضامن). وقد حددت هذه النسبة بمقتضى الملحقين (4 و 5) ب 5% من الرسوم المدفوعة للاعب. بيد ان الواقع يُشير إلى ان ما دفع فعلا من هذه المصاريف لا يتجاوز 1%. الامر الذي يُمثل انتهاكا واضحا للائحة الاتحاد الدولي سالفة الذكر.
4. أنشاء صندوق للدعم (في الاتحاد الدولي لكرة القدم) تُجمع فيه المبالغ المتحصلة من البطولات الكبرى في كرة القدم، وتقدم كدعم للدول المضيفة في سبيل تطوير بناها التحتية ولاسيما تلك المتعلقة منها بالرياضة (من قبيل الملاعب)، فبعد نجاح بطولة كأس العالم في البرازيل عام 2014 والتي حققت واردات للاتحاد الدولي لكرة القدم قُدرت ب (4 مليارات دولار) قرر الاتحاد انشاء صندوق لدعم البرازيل بقيمة (100 مليون دولار). والواقع ان وارادات مثل هذا الصندوق لن تكون كافية لتلبية احتياجات جميع الاندية ولاسيما تلك التي تعاني من ازمات مالية كبيرة. فضلا عن ان البطولات العالمية الكبرى ككأس العالم لا تقام سوى في عدد محدود من الدول وبالتالي فان هذه الأخيرة هي وحدها من ستستفاد من واردات هذا الصندوق.

5. دعوة المستثمرين إلى استبدال الحقوق الاقتصادية التي يمكلونها في عدة لاعبين بحصة في النادي الرياضي الذي ينتمي اليه اولئك اللاعبين، وذلك لتجنب خرق الحظر الشامل المفروض من قبل الاتحاد الدولي لكرة القدم على ملكية الطرف الثالث لحقوق –لاعبي كرة القدم– الاقتصادية.

المطلب الثاني: مبررات الاعتراض على قرار الاتحاد الدولي لكرة القدم

ما ان اعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم عن قراره بحظر ملكية الطرف الثالث لحقوق –لاعبي كرة القدم– الاقتصادية حتى جوبه بمعارضة شديدة جاءت في معظمها من المستثمرين (الذين تأثرت مصالحهم الاقتصادية بشكل كبير جدا) فضلا عن البلدان التي كان فيها هذا النوع من الملكية منتشرا بشكل واسع (من قبيل البرازيل والبرتغال واسبانيا) ، وقد كانت هذه المعارضة ترتكز على اساسين هما:

1. **ان القرار يفرض قيودا غير مشروعة على التجارة:** وهو الاساس الذي تمسكت به شركة (Doyen) ونادي سيرنج البلجيكي (وهو ناد يقع في مقاطعة لييج البلجيكية) للطعن بقرار الاتحاد الدولي لكرة القدم القاضي بتغريم النادي المذكور مبلغ (150 الف فرنك فرنسي) فضلا عن حرمانه من التعاقد مع لاعبين جدد لمدة عامين لمخالفته للحظر المفروض بموجب المادة (18 مكرر) سالفة الذكر. علما ان النادي المذكور كان قد ابرم اتفاق ملكية طرف ثالث مع شركة (Doyen) في عام 2016 دفعت بمقتضاه الاخيرة مبلغ (300 الف يورو) لدعم ميزانية النادي التشغيلية في مقابل قيام الاخير بنقل30% من الحقوق الاقتصادية لبعض لاعبيه لها. بيد ان المحكمة الرياضية البلجيكية التي قُدم الطعن امامها وجدت بان الحظر المشار اليه في المادة المذكورة كان صحيحا وبالتالي قررت رد الطعن، بعد ذلك قرر الطرفان استئناف القرار امام لجنة الاستئناف في الاتحاد الدولي لكرة القدم ولكن ايضا دون جدوى[1].

[1]- ICAS statement regarding the case RFC Seraing / Doyen Sport / FIFA / UEFA / URBSFA- 12th September 2018. Available on the website **https://www.lawinsport.com**

2. **ان القرار يساهم في تقييد المنافسة بين الاندية:** وهو الاساس الذي استند اليه كل من الاتحاد البرتغالي والاسباني لكرة القدم في شكواهم الرسمية المقدمة إلى الاتحاد الاوربي ضد الحظر، لاسيما وان المادتين (101-102) من معاهدة العمل في الاتحاد الاوربي[1] تمنعان اتخاذ اي قرار يكون من شأنه منع التنافس في سوق العمل. بيد ان محكمة العدل الاوربية (التي كانت تنظر في الشكوى) ذهبت إلى ان الاندية الرياضية لا تخضع لمعاهدة العمل سالفة الذكر وإنما تخضع للوائح الرياضية الصادرة عن الاتحاد الدولي لكرة القدم على اعتبار انهم اعضاء فيه، وبالتالي قررت رفض الشكوى المقدمة[2].

خاتمة:

بعد ان من الله علينا انجاز بحثنا هذا نوجز في خاتمته اهم النتائج والتوصيات التي توصلنا اليها بشأنه.

اولا: النتائج

1. إزاء ما تواجهه الكثير من الاندية الرياضية من صعوبات متزايدة في زيادة رأس مالها بغية تمويل انشطتها من جهة، وتطوير بناها التحتية بما يتلائم ومتطلبات الاتحادات الرياضية

---

[1]- تنص المادة (101) من المعاهدة على " 1. يعتبر ما يلي غير متوافق مع السوق الداخلية: جميع الاتفاقات بين المشاريع وقرارات الجمعيات والممارسات المنسقة التي قد تؤثر على التجارة بين الدول الأعضاء والتي يكون هدفها أو أثرها منع أو تقييد أو تشويه المنافسة داخل السوق الداخلية ....".

في حين تنص المادة (102) على " يحظر أي انتهاك من جانب واحد أو أكثر من المشاريع المهيمنة داخل السوق الداخلية أو في جزء كبير منه يتعارض مع السوق الداخلية بقدر ما قد يؤثر على التجارة بين الدول الأعضاء".

[2]-The Spanish and Portuguese Leagues denounce FIFA's TPO ban to the European Commission- MON 09.02.2015. Available on the website **https://www.laliga.com**

1. players' economic Rights- Regulations, Practices and Impact on club's Governance- LL.M Thesis: International Business Law- Tilburg, Netherlands- June, 2016.
2. Victoriano Melero & Soiron Romain- The dilemma of third-party ownership of football players- sport law Bulletin- 10 june- 2012- European professional football leagues.
3. Zito Madu- Falcao, Atlético Madrid, third-party ownership and deferred dreams- 2013.

والدوريات العالمية من جهة ثانية، وضمان استمرارها في بيئة رياضية تنافسية من خلال اقتنائها لأفضل اللاعبين او المحافظة على ما لديها من لاعبين امام المغريات التي تقدمها الاندية الرياضية الاخرى للانتقال اليها من جهة ثالثة. لجأت بعض تلك الاندية إلى فتح باب الاستثمار في مجال الحقوق الاقتصادية للاعبيها (او ما يعرف بملكية الطرف الثالث) بعد ان عجزت الطرق التقليدية للتمويل في تلبية تلك الاحتياجات.

2. على الرغم من ان عمر الاستثمار في مجال الحقوق الاقتصادية للاعبي كرة القدم ليس بطويل إذ يعود إلى نهايات القرن الماضي، بيد انه قد ساهم بالفعل في ردم الفجوة بين بعض الاندية الرياضية ذات الموارد المالية المحدودة وتلكم الغنية من جهة، فضلا عن تحسين المستوى الفني والمالي للعديد من اللاعبين من جهة اخرى.
3. لقد اثبتت بعض الاستثمارات في مجال الحقوق الاقتصادية للاعبي كرة القدم انها كانت مجرد واجهة لممارسة العديد من الانشطة الاجرامية من قبيل الاتجار بالبشر، والتهرب الضريبي، وغسيل الاموال، فضلا عن التلاعب بنتائج المباريات. فضلا عن تأثيرها الكبير في رسم سياسات الاندية الرياضية التي تعتمد عليها.
4. في مسعى جدي من الاتحاد الدولي لكرة القدم للحد من تأثير الاطراف الثالثة على الاندية الرياضية، قرر هذا الاتحاد في نهاية عام 2014 وبمقتضى المادة (18 مكرر) من لائحة اوضاع اللاعبين وانتقالاتهم فرض حظر شامل على ملكية الطرف الثالث لحقوق –لاعبي كرة القدم–الاقتصادية على ان لا يدخل ذلك الحظر حيز النفاذ إلا في 1/ آيار/2015.
5. في سبيل سد العجز المالي الذي سيطرأ حتما على الاندية الرياضية التي كانت تعتمد بشكل كبير على الاستثمار في مجال الحقوق الاقتصادية للاعبيها، فقد طرح الاتحاد الدولي جملة من البدائل (والتي ثبت لاحقا عدم نجاعتها اما لقلة وارداتها المالية، او لصعوبة تحققها).
6. ما أن أعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم عن قراره بحظر ملكية الطرف الثالث لحقوق –لاعبي كرة القدم–الاقتصادية حتى جوبه بمعارضة شديدة جاءت في معظمها من المستثمرين (الذين تأثرت مصالحهم الاقتصادية بشكل كبير جدا) فضلا عن البلدان التي كان فيها هذا النوع من الملكية منتشرا بشكل واسع (من قبيل البرازيل والبرتغال واسبانيا)، وقد كانت هذه

المعارضة ترتكز على اساسين هما: انه يفرض قيودا غير مشروعة على التجارة، انه يساهم في تقييد المنافسة بين الاندية.

التوصيات

1. تطبيق الحظر بشكل تدريجي وليس مباشر على نحو يسمح للأندية التي تعتمد على ملكية الطرف الثالث بشكل كبير من إيجاد وسائل بديلة لتمويلها تتفق ولوائح الاتحاد الدولي لكرة القدم.
2. قيام الاتحاد الدولي لكرة القدم بتوفير بدائل حقيقية وليست شكلية يكون من شأنها سد العجز المالي الذي ستعاني منه الاندية الرياضية (التي تعتمد على الاستثمار في مجال الحقوق الاقتصادية للاعبيها) بسبب الحظر الشامل على ملكية الطرف الثالث.
3. في حالة حصول فجوة كبيرة بين الاندية الرياضية بسبب الحظر، فأن الامر قد يتطلب من الاتحاد الدولي لكرة القدم (وهو الممثل للاتحادات الرياضية في جميع دول العالم الغنية والفقيرة على حد سواء) ان يُعيد النظر في قراره، وان يعمد إلى تنظيم الاستثمار في مجال الحقوق الاقتصادية للاعبي كرة القدم على نحو يحقق تطلعات الاندية الرياضية (ذات الموارد المالية المحدودة) من جهة، ويحول دون تأثير المستثمرين على تلك الاندية والتلاعب بمصير مقدراتها من جهة أخرى.

المصادر

اولا: المصادر العربية

1. احمد عبد الدائم و عبد الرزاق سفلو- نحو تكييف عقد اللاعب المحترف بعقد العمل- مجلة بحوث جامعة حلب- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- العدد 67 لعام 2010.
2. د. جليل الساعدي- عقد احتراف لاعب كرة القدم في القانون العراقي (دراسة مقارنة بالقانونين الفرنسي والسعودي)- بحث منشور في مجلة كلية الحقوق- جامعة النهرين- المجلد 15/ العدد الاول- 2013.
3. د. كمال درويش، د. السعدني خليل- الاحتراف في كرة القدم- ط/1- القاهرة- 2006.
4. د.محمد سليمان الاحمد- الوجيز في العقود الرياضية- دار النهضة العربية- القاهرة- 2005.

ثانيا: المصادر الاجنبية

1. Arah Ochwada- can I own A football player? Third Party Ownership in a nutshell- 2013.
2. Burgess Williams- The Fate of Third Party Ownership of Professional Footballers' Rights: Is a Complete Prohibition Necessary? Texas Review of Entertainment & Sports Law- Vol. 10- Issue 1-2008.
3. Centre de droit et d oconomie du sport- Research on third-party ownership of players economic rights (part II) - Eiečutive Summary- 2014.
4. Daniel Geey- Third Party Investment from a UK Perspective-2015.
5. David Conn- Marcos Rojo Deal Prompts Third-party Revolt from Sporting Lisbon President- THE GUARDIAN (Sept. 10, 2014).
6. European Parliament, Written Declaration submitted under Rule 136 of the Rules of Procedure on the ban on third-party ownership in European sport- 11 November 2015.
7. FIFA Circular no. 1464, Regulations on the Status and Transfer of Players – third party ownership of players' economic rights ("TPO")-22 December-2014.
8. Hall, W. Tyler- After the Ban: The Financial Landscape of International Soccer After Third-Party Ownership- Oregon Law Review : Vol. 94, No. 1 (2015).
9. ICAS statement regarding the case RFC Seraing / Doyen Sport / FIFA / UEFA / URBSFA- 12th September 2018.
10. Javier Canosa- Federative and Economic Rights in Professional Football- 2012.
11. Jonas Baer-Hoffmann- Third-party ownership of football players: human beings or traded assets?- Transparency International's forthcoming Global Corruption Report: Sport.
12. Juan de Dios Crespo- TPO: pros and cons.
13. KPMG Project TPO (2013).
14. Luca Pastore- third party ownership and multi-club ownership: where football is heading for- RIVISTA DI- DIRITTO ED ECONOMIA DELLO SPORT- Vol. XIV, Fasc. 1, 2018.
15. Manchester United: Sporting Reveal Marcos Rojo Sale 'Pressure,' BBC: SPORT (Oct. 3, 2014).

16. Marcelo Robalinho- Third- party ownership of football players- why are the big actors in the football market afraid?- copyright 2014 Marcelo Robalinho.
17. Matt Andrews and Peter Harrington- Off Pitch: Football's Financial Integrity Weaknesses, and How to Strengthen Them - Copyright 2016 Andrews, Matt; Harrington, Peter; and the President and Fellows of Harvard College- 2016.
18. Matt Scott- Player trades boost third party balance sheets- 2013.
19. Matteo Maciel & Adam Walton- Can player economic value rights be used as collateral?- The International Sports Law Journal- Volume 18, Issue 3–4- March 2019.
20. Matthew Nitch Smith- The 19 richest football clubs in the world- Apr. 20, 2016.
21. Raffaele Poli- Third-party entitlement to shares of transfer fees: problems and solutions - Antoine Duval Blog, International Sports Law Commentaries- 2015.
22. Reuters-'Platini delighted soccer's "modern-day slavery" is ending'- 16 March 2015.
23. Richard Andrews, Third Party Ownership – Risk or Reward? -European Professional Leagues (EPFL) Sports Law Buletin-2012.
24. Rosa Lombardi, Simone Manfredi, & Fabio Nappo- Third Party Ownership in the field of professional football: a critical perspective- Business Systems Review- Volume 3- Issue 1- 2014.
25. Spain to Sell TV Rights- ESPN FC (June 27, 2013).
26. The Spanish and Portuguese Leagues denounce FIFA's TPO ban to the European Commission- MON 09.02.2015.
27. Tim A. Herberger, Andreas Oehler & Florian Wedlich- Third party ownership arrangements: An alternative financial instrument for sports companies apart from football?- "Corporate Governance: Search for the Advanced Practices"Rome, February 28, 2019.
28. Tristyn Coetsee- The FIFA Ban on Third-Party Ownership of Football Players- Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree LLM (private law)- Faculty of Law- University of Pretoria- 2017.
29. Tomás Mercês de Mello Mourão-Ferreira- Third-party ownership.